

Distr.
GENERAL

A/CONF.164/12
21 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة

السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة

السمكية الكثيرة الارتحال

نيويورك، ١٢-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

بيان أدلى به رئيس المؤتمر في ختام المناقشة العامة

في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣

لقد أجرينا مناقشة عامة مفيدة جدا بشأن القضايا المعروضة على المؤتمر. وفي حين أن المناقشة أتاحت فرصة للإدلاء ببيانات تتعلق بالسياسات العامة، فقد أتاحت أيضا الفرصة لتسليط الضوء على العديد من المسائل المحددة التي تتعلق بحفظ إدارة مصائد الأسماك، وبصفة خاصة، القضايا التي تواجهها الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

وفي غضون هذه المناقشة، استمعنا إلى مشاكل كثيرة تصادفها الدول الأعضاء، بما في ذلك أمثلة على حالات معينة سائدة في مختلف أنحاء العالم ألغى فيها تنظيم إدارة مصائد الأسماك أو أصبحت إدارتها غير فعالة. وكنتيجة لهذا، حدث بالفعل نزوب في الأرصدة السمكية، أو ما هو أسوأ من ذلك وهو هلاك تلك الأرصدة السمكية. وقد وجه إلينا تحذير بأن هذا الاحتمال قائم أيضا في مصائد أخرى للأسماك. ومن الواضح أن المناقشة أثبتت أنه لا يوجد أي إقليم في العالم بمحصن عن تأثير صيد السمك دون ضابط ونتائج الحتمية. وبالإضافة إلى هذا، يُعترف بأن عدم اليقين الناجم عن ظواهر طبيعية يؤثر على وفرة الأرصدة السمكية، ومن ثم يلزم أن نتوخى الحرص أكثر من ذي قبل في إدارة الموارد كي يتسنى اتخاذ إجراء مبكر وحاسم لكفالة الاستدامة.

ويمكن الخلوص من البيانات العامة التي تم الإدلاء بها، وورقات الموقف المقدمة إلى المؤتمر والورقات الفنية المعروضة علينا، إلى أن المؤتمر قد عين المشاكل المرتبطة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وقيم أثر هذه المشاكل استنادا إلى المعلومات المتاحة. وبقدر ما يتعلق الأمر بهذا، فقد استوفينا البند الموضوعي الأول في ولاية هذا المؤتمر، كما يرد في الفقرة ٢ (أ) من منطوق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٢/٤٧، الذي يطلب إلى المؤتمر "تحديد وتقييم المشاكل القائمة المتصلة بحفظ وإدارة هذه الأرصدة السمكية". ومن ثم، فقد أحرزنا تقدما كبيرا بالفعل.

وقد أثبتت المناقشات أيضا أن هناك درجة كبيرة من التقارب بشأن العديد من القضايا الموضوعية، ومن المؤكد أن هذا سيبسر مهمتنا التي نضطلع فيها بدراسة القضايا المعروضة علينا كي يتسنى للمؤتمر إصدار توصيات مناسبة. وقد لقيت شخصا تشجيعا شديدا بسبب مدى هذا الاتفاق. وهو يشهد على الأهمية التي يعلقها المشاركون في المؤتمر على المشاكل التي نواجهها، والدرجة العالية من الالتزام الذي يعقدونه للسعي من أجل التوصل إلى حلول طويلة الأجل وعملية. وفي هذا الصدد، أرى أن هناك اتفاقا عاما بشأن القضايا الرئيسية التالية:

(أ) من الواضح أن هناك اعترافا بضرورة حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، بصورة فعالة، واتفاقا على أن يكون أي نظام للإدارة متسقا في نطاق ومدى توزيع هذه الأرصد السمكية:

(ب) هناك اتفاق على أنه لن يتسنى تحقيق الإدارة الفعالة لموارد أعالي البحار من مصائد الأسماك إلا عن طريق التعاون فيما بين الدول، وأن هذا التعاون واجب يفرضه القانون الدولي بالفعل على الدول:

(ج) أكدت المناقشة أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ يجب أن تكون الإطار القانوني الذي يجب تطوير حفظ وإدارة هذين النوعين من الأرصد السمكية فيه:

(د) الحاجة إلى مدونة دولية لقواعد سلوك المسؤولين عن صيد الأسماك، بما في ذلك اتخاذ تدابير لردع ومنع استخدام أعلام الملاءمة لأغراض تجنب نظم الحفظ والإدارة:

(هـ) يعترف بضرورة ممارسة الانفاذ الفعال لدولة العلم في أعالي البحار فيما يتعلق بنوعي الأرصد السمكية:

(و) هناك اعتراف أيضا بأن البيانات والمعلومات العلمية جوهرية لتطوير تدابير حفظ وإدارة سليمة لنوعي الأرصد السمكية وأنه في حالة عدم توفر هذه البيانات والمعلومات، ينبغي، عند الاقتضاء، اتخاذ نهج يتوخى الحرص في الإدارة:

(ز) من المسلم به أن ترتيبات الحفظ والإدارة ينبغي أن تراعي الاختلافات والأوضاع الإقليمية المحددة، وأنه ينبغي أن تقوم تدابير الحفظ والإدارة الإقليمية على أساس مبادئ متفق عليها على الصعيد العالمي من أجل كفالة وحدة واتساق تطبيق الإطار الأساسي لإدارة مصائد الأسماك الذي حددته اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢:

(ح) يُقبل مبدأ استدامة الموارد كعنصر أساسي في الحفظ والإدارة:

(ط) ومن المعترف به أن الرصد والمراقبة والإشراف على نحو سليم أمر ضروري لفعالية حفظ وإدارة نوعي الأرصد السمكية. ويتطلب هذا اتفاقا واضحا بشأن المسؤولية والتدابير فيما يتعلق بالامتثال والإنفاذ بصورة عامة ومسؤوليات دول العلم بصورة خاصة؛

(ي) ومن الثابت أنه يجب أن تكون هناك آليات لتسوية المنازعات بصورة صحيحة تشكل أساس حفظ وإدارة نوعي الأرصد السمكية بصورة فعالة، مع مراعاة الطبيعة المحددة لمنازعات مصائد الأسماك والحاجة إلى كفاءة الحل العاجل لهذه المنازعات؛

(ك) ومن المقبول أنه يجب اتخاذ تدابير لكفالة ألا تؤدي أنشطة الدول غير الأطراف في ترتيبات إدارة إقليمية إلى النيل من حفظ وإدارة نوعي الأرصد السمكية وأنه ينبغي، حيثما يقتضي الأمر ذلك، العمل، قدر الامكان، على استيعاب وافدين جدد إلى مصائد الأسماك يستهدفون هذه الأرصد السمكية؛

(ل) ومن المسلم به ضرورة تقديم التعاون التقني للبلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها في حفظ وإدارة مصائد الأسماك.

وتوفر لنا هذه المجالات من الاتفاق العام أساسا سليما للمرحلة القادمة من عملنا، وهي أن ندرس، بمزيد من التفصيل، القضايا المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال.

وكما ذكر من قبل، فقد استوفينا العنصر الأول من ولايتنا، وهو تعيين وتقييم المشاكل القائمة فيما يتعلق بنوعي الأرصد السمكية. وهدفنا المتبقي هو تناول العنصرين الثاني والثالث من الولاية، كما يردان في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٧ وهما:

"(ب) النظر في وسائل تحسين التعاون فيما بين الدول في مجال مصائد الأسماك؛

"(ج) وضع توصيات مناسبة".

وفي هذا الشأن، أشعر من البيانات التي تم الإدلاء بها أثناء المناقشة العامة أنكم تودون المضي قدما إلى إجراء دراسة للقضايا الموضحة في الوثيقة A/CONF.164/10، "دليل أعده الرئيس للقضايا المعروضة على المؤتمر". وترد القضايا التي سيجري التطرق إليها في الجزء الثاني من الوثيقة.

ولدى إعداد هذه الوثيقة، استرشدت بصورة رئيسية بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والمناقشات الرسمية وغير الرسمية التي أجريناها في الدورة التنظيمية للمؤتمر؛ وورقات الموقف

التي قدمتها الدول؛ فضلا عن اغتنام الفرص كلما سنحت لي كي أجري مناقشات غير رسمية فيما بين الدورات.

وأعرب عن خالص امتناني لجميع من استجابوا لطلبي تقديم مقترحات ومن ساعدني مساهماتهم مساعدة جمة في إعداد هذه الوثيقة. وأنا أدرك أنه قد تكون هناك قضايا لا ترد في الوثيقة ويلزم تناولها. وحيث أن الوثيقة ليست سوى دليلا للقضايا، فسنستخدمها بمرونة ونستوعب قضايا أخرى يلزم النظر فيها.

وترد الوثيقة فيما أعتقد أنه تسلسل منطقي للقضايا الناشئة عن أحكام الاتفاقية. وهي تتطرق أولا الى طبيعة تدابير الحفظ والادارة الواجب اتخاذها عن طريق التعاون (البند الأول). ثم تتناول كيفية تحديد آليات التعاون وطبيعة المسؤوليات المنبثقة عن ترتيبات التعاون هذه (البندان الثاني والثالث).

وتركز القضيتان التاليتان على الرصد والمراقبة والإشراف لدعم تدابير المحافظة والادارة. وتعالج هذه القضايا تحت عنوانين هما: امثال هذه التدابير (البند الرابع) وإنفاذ تلك التدابير (البند الخامس). وتتبع هذا قضية كيفية التعامل مع الدول غير الأطراف في ترتيبات الحفظ والادارة (البند السادس). ثم تأتي الى تسوية المنازعات المتعلقة بمسائل مصادد الأسماك (البند السابع)، وفي النهاية، وحيث أن نوعي الأرصد السمكية اللذين يعنى بهما هذا المؤتمر موجودان في مناطق تخضع للولاية الوطنية وفي أعالي البحار، تتطلب الادارة الفعالة لهذه الأرصد السمكية منا أن نتناول قضية تنسيق تدابير المحافظة والادارة للمنطقتين (البند الثامن).

وعندما نبدأ في النظر في القضايا بالتفصيل، أود أن أقترح أن نمضي قدما على النحو التالي. سنبدأ بالبند الأول في الجزء الثاني من الوثيقة. ثم نتناول البندين الثاني والثالث معا حيث أنهما يتعلقان بالترتيبات الإقليمية. وينبغي أيضا النظر في البندين الرابع والخامس معا لأنهما عنصران في قضايا تتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف. ثم ننظر في البنود السادس والسابع والثامن على التوالي.

وعقب النظر في هذه القضايا ومناقشتها ومع مراعاة البيانات العامة المدلى بها في الجزء الأول من المؤتمر وورقات الموقف والوثائق الأخرى المقدمة، سيسعى الرئيس الى تجميع نص أساسي لجميع القضايا التي نوقشت كي ينظر فيها المؤتمر. وعندما أنتقل الى اعداد نص الرئيس، سأجري مشاورات على أوسع نطاق ممكن لكفالة بذل قصارى الجهود للتوفيق بين الآراء المختلفة.

وأعرب عن الأمل في أن تكون الاجراءات التي أجملتها مقبولة لديكم وأن يتسنى لنا أن ننتقل فورا الى المرحلة القادمة من عملنا، وهي تناول القضايا المحددة بتفصيل أكثر.

— — — — —